

اربعة اعوام من الثورة، وواقع جديد واعد بالنصر

مع استمرار سقوط الشهداء وتصعيد القمع واعتقال الابرياء والتنكيل بالجمعيات السياسية وهتك اعراض النساء، تقطعت كافة خيوط التواصل بين طرفي الصراع الدائر على ارض اوال. ويوما بعد آخر يزداد رآب الصدع بينهما استحالة، فلم تعد هناك ارضية للتصالح او التوافق او التفويض، واصبح افتراقهما محتوما. قد يطول تحقق ذلك او يقصر، ولكن الطلاق نهائي لا عودة عنه. ولذلك بدأ الطاغية وجلاوزته يمارسون سياسة "الارض المحروقة" ويعملون لاحداث تغيير جوهرى على التركيبة السكانية فلعل ذلك يحميهم من السقوط. كما يسعى الخليفيون لاسترضاء الغربيين، خصوصا البريطانيين، بكافة الاساليب والوسائل. ومن ذلك سياسة التشويش والتضليل والادعاءات الجوفاء. فبالاضافة لما يردده وزير الخارجية البريطاني من دعم مكشوف لمجموعة مجرمة تحك بالنار والحديد والعدوان، يسعى "مفكرو" العصابة لترويج مقولات يعلمون خطأها، ولكنهم يمعنون في التضليل والتشويش. ومن ذلك ما كتبه ولي العهد الخليفي ونشرته صحيفة "تلغراف" البريطانية مؤخرا بان الخطر الذي يواجه العالم هو "الدولة الدينية". وبذلك اصبح على المتحالفين مع الخليفيين من ابناء الشعب ان يعيدوا مواقفهم تلك ويتبرأوا من الحكم الخليفي القبلي وينضموا للثورة الشعبية التي قدر الله لها الاستمرار والنصر انشاء الله. فالخليفيون يسعون لتسويق انفسهم ضد مفهوم "الدولة الدينية" مع علمه بان الشعب لا يطرح ذلك بل يسعى لاقامة دولة مدنية يشارك فيها المواطنون جميعا وفق قاعدة "الكل مواطن صوت"، وانهاء هيمنة قبيلة واحدة على شؤون البلاد السياسية والاقتصادية. مطلوب من المواطنين الشرفاء، ايا كان مذهبهم او ايديولوجيتهم ان يسألوا انفسهم: هل الخليفيون يعترفون بهم كشركاء في القرار؟ هل سألوهم عن رأيهم عندما قرروا السماح ببناء قاعدة عسكرية بريطانية؟ هل استشاروهم عندما قرروا دعوة الاحتلال السعودي؟ هل عينوا احدا منهم يوما في منصب سيادي كالخارجية او الداخلية او رئاسة الوزراء؟ التضليل سيد الموقف، والمغالطة وتغيير الحقائق والخداع والشبثنة كلها من سمات السياسة الخليفية التي تستغل الاختلافات الطبيعية بين المواطنين، سواء الدينية ام المذهبية او الايديولوجية، لتشطير المجتمع واضعاف حراكه المشترك. يعرف الخليفيون ان شعب البحرين الاصلي، بشيعته وسنته، قادر، حين تجتمع كلمته، على الغائهم من الحكم، ولكنهم يمارسون التضليل الرسمي لكسب المواقف وتسجيل النقاط. وما اكثر كذب الخليفيين واستخفافهم عقول المواطنين. ألم يدعوا ان الثوار قطعوا لسان مؤذن باكستاني لانه سني؟ فآين هو هذا المؤذن؟ وآين هم مرتكبو الجريمة؟ وآين هي المحاكمة بهذا الشأن؟ ألم يقولوا ان الاطباء رفضوا علاج قطاع من المواطنين؟ متى ومن المتضرر حقا من موقف الاطباء؟ ألم يروجوا ان الثورة "طائفية" ويمارسوا سياسات تؤدي الى التشطير والتباغض بين ابناء المجتمع الواحد؟ مع ذلك شاء الله ان يظهر الحقيقة فاذا بالقوى الرجعية الراضية للاصلاح والتطور السياسي تستهدف جميع الثوار في كافة البلدان بدون استثناء. حتى في سوريا تم التآمر ضد ذلك البلد ليحولوه انقاصا ثم ليقولوا مؤخرا ان "بشار جزء من الحل". واذا بتلك القوى تواجه كل من حمل لواء الاسلام السياسي بدون استثناء، وتلغي حتى النزر اليسير الذي تحقق من التغيير، وتعيد فلول العهود البائدة الى السلطة. هذا ما حدث في مصر وتونس، اما ليبيا فاصبحت مستهدفة بالتمدير بعد ان دعمت قوى الثورة المضادة التي تقودها السعودية حفتر ومجموعته. وحين ارتكبت المجموعات الارهابية جريمة ذبح الاقباط المصريين شن النظام العسكري المصري غارات ليست على مواقع تلك المجموعات الارهابية بل على المجموعات القريبة من الاخوان المسلمين.

شعب البحرين كان واعيا لمخاطر الثورة المضادة، فرفض القبول بنصف ثورة او انصاف الحلول السياسية وأصر على ان تكون الثورة الصفحة الاخيرة في

(التتمة صفحة 8)



استشهد يوم الجمعة 20 فبراير المواطن السيد محمد كاظم من منطقة سار، متأثرا بالغازات الكيماوية التي اطلقتها قوات النظام في المنطقة في وقت سابق. وكان منزل الشهيد قد استهدف مرارا، فتأثر بالغازات قبل شهر من وفاته ونقل الى المستشفى. ونتيجة لكثافة الغاز المستخدم ونوعيته والاهمال الذي تعاني منه المراكز الصحية في ظل ادارتها الامنية، فقد تداعت صحته وأسلم الروح الى بارئها، راضية مرضية. وتم تشييع الشهيد في اليوم نفسه، ولكن جنازته تعرضت لعدوان وحشي من قوات العدو الخليفي التي هالها مشهد البحرينيين يدفنون شهداءهم بروح عالية وتحذ دون حدود.

اكادت منظمة العفو الدولية ان الناشط الحقوقي، حسين جواد (برويز) تعرض لتعذيب شرس منذ اعتقاله قبل اسبوعين. وقالت المنظمة ان هذا التعذيب مورس على مراحل، اولها بعد اعتقاله مباشرة للحصول على معلومات منه، والثانية بعد تراجعها عن "الاعترافات" التي سحبت منه تحت التعذيب حين عرض على النيابة العامة. فاعيد الى السجن وتكرر التعذيب بوحشية اكبر واجبر على توقيع "الاعترافات" المنسوبة اليه مرة اخرى، والا فسيتعرض لمعاملة مثيلة. وهناك ضجة في الاوساط الحقوقية الدولية بسبب الاعتداء على هذا الناشط الحقوقي.

أحيا شعب البحرين الذكرى الرابعة لثورته المظفرة بفاعليات تواصلت اكثر من عشرة ايام، وتخللتها فعاليات ثورية عديدة من بينها التصدي لقوات العدو الخليفي ومنعها من احتلال المناطق السكنية وتصعيد الحراك الشعبي طوال تلك الفترة. وبرغم الاجراءات القمعية التي سبقت وتزامنت مع المناسبة فقد كان الحراك شاملا استوعب كافة طبقات المجتمع وعمق قناعاته بضرورة تحقيق التغيير السياسي المنشود وانهاء حكم العصابة الخليفية. وقد اعتقل عشرات المواطنين واصيب عدد كبير منهم بالشوزن والغازات الكيماوية. مع ذلك تعمقت قناعة الشعب بضرورة انتهاء هذا الحكم الديكتاتوري الرهيب.

صمود وراء القضبان

ما ان سمع الشاب البحراني المظلوم، عباس السميع، نبأ صدور حكم الاعدام عليه وعلى اثنين من اخوته هما سامع مشيع وعباس السميع شخص آخر، حتى اطلق كلمة تاريخية انتشرت بين ابناء الشعب يحثهم فيها على الصمود وعدم الاستسلام للعصابة الخليفية المجرمة. واصدرت حكما بالمؤبد شملت كلا من علي السميع وظاهر السميع واحمد معتوق وحسن صباح، واثنين مطارين. القضية ضد الشباب اصطنعت بعد مقتل شرطي اماراتي في مارس الماضي. الاحكام الجائرة صدرت يوم الخميس 26 فبراير



منطقة سار تزف شهيدها السادس

صعدت روح الشهيد الستيني السيد محمد كاظم من منطقة سار الى ربه بعد دخوله المستشفى إثر استنشاقه كمية كبيرة من الغازات السامة والخانقة التي يطلقها منتسبو وزارة الداخلية. وكان الشهيد السيد محمد كاظم دخل في غيبوبة قبل شهر إثر تعرضه للاختناق بسبب استنشاقه للغازات السامة التي كانت تطلقها قوات الأمن بشكل كثيف جدا على محيط منزله.

وذكرت زوجة الشهيد السيد محمد كاظم أن زوجها المقعد كان بالقرب من منزلهم عندما تعرض للاختناق بسبب الطلق العنيف والمفرط للغازات السامة من قبل قوات الأمن، ولأنه مقعد لم يستطع الاحتماء من الاستهداف، وأخذ يصرخ ويستنجد بأهل بيته لعدم قدرته على التنفس ومن ثم بدأ يتقيأ كثيرا وازدادت حالته سوءا.

وبعدما شاهدت زوجته حالته استجدت بابنه ليأخذه إلى المستشفى لكنه لم يستطع الوصول إلى منزل والده نتيجة القمع المفرط، ما استدعى طلب الإسعاف لنقله بسرعة، وفي المستشفى دخل السيد في غيبوبة مدة شهر كامل حتى وافته المنية، في الساعات الأولى من فجر اليوم الجمعة 20 فبراير/ شباط 2015.

وأظهرت مشاهد مصورة بثها ناشطون في وسائل التواصل الاجتماعي سابقاً، تعدد قوات الأمن استهداف منزل الشهيد مما يثبت الاستهداف الممنهج للمواطنين الأمنيين في منازلهم إلى جانب قمع المشاركين في الاحتجاجات. وعُرف عن الشهيد نشاطه ومشاركته الدائمة في كل المسيرات والفعاليات منذ انطلاق ثورة 14 فبراير/شباط 2011، إذ كان من المداومين على الحضور في دوار اللؤلؤة، كما كان يقوم بنقل المصابين في سيارته أثناء المواجهات التي تحدث بين قوات الأمن والمحتجين.

وحرص الشهيد السيد محمد كاظم منذ اعتقال الشيخ علي سلمان على المشاركة في الاحتجاجات اليومية التي تنظم في مسقط رأس أمين عام "الوفاق" بالبلاد القديم، وتعرض خلال مشاركته للاستهداف المباشر من قبل قوات الأمن لكنه كان يكرر ويقول بأنه ليس بأفضل من الشيخ علي سلمان وأظهر تسجيل صوتي للشهيد تداوله ناشطون في وسائل التواصل الاجتماعي وهو يتحدث عن القمع الذي يتعرض له باستمرار من قبل قوات الأمن، وانتهاك حرمة بيته وتكسيبه من قبل قوات الشغب، واعتقال الناس الموجودة فيه، لكن كل هذه الانتهاكات لم ولن تثنيه عن الخروج والمطالبة بالحقوق، ولن ترعبه ممارساتهم، وأن على الناس ترجمة حبها الصادق للشيخ علي سلمان بالثبات في الشارع.

الخليفيون يستهدفون الجد بذكرى استشهاد الحفيد



حلت في الذكرى الثانية لاستشهاد الشاب حسين الجزيري في 13 فبراير، فاحتفتي بها الثوار وخرجوا في مسيراتهم هاتفين باسمه. ولكن الخليفيين فاجأوا المتظاهرين بوابل من النار والرصاص بوحشية مفرطة. الصورة وثيقة دامغة للجريمة التي ارتكبتها الخليفيون في ذلك اليوم من العالم 2013. وشاركت عائلة الشهيد في احياء الذكرى فاستهدفها العدو الخليفي بوحشية. الصورة توضح ما اصاب جد الشهيد على ايدي القتلة. كما ان والده تعرض لتكثيل متواصل. ثلاثة اجيال تتبادل الدور وتكسر شوكة العدو الخليفي.

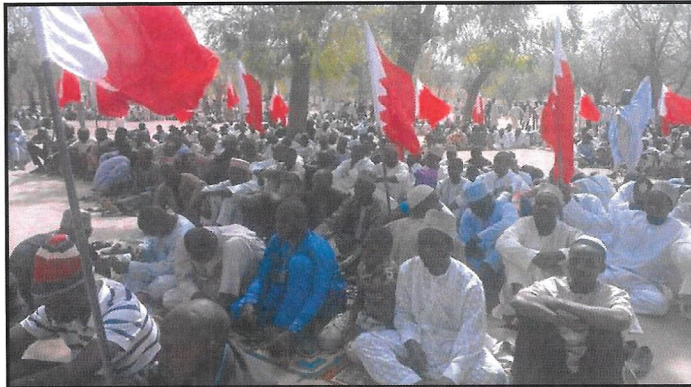
بعد اعتقال الشيخ علي سلمان، الوفاق مهددة بالحل

يوصل طاغية البلاد ممارسة ارهاب الدولة بوتيرة متصاعدة. وما يتعرض له رموز الوطن من تكثيل متواصل ليس له سابقة. وقد مر الآن أكثر من شهرين على اعتقال سماحة الشيخ علي سلمان، الامين العام لجمعية الوفاق، فلم يطلق سراحه ولم يصدر حكم قضائي بحقه. ومع ان الخليفيين مصممون على الانتقام منه باعتقاله فترة طويلة، فما زالوا يماطلون في ذلك، ويمارون بتأجيل المحاكمة كلما حان وقت اصدار الحكم. كما ان



الناشط الحقوقي نبيل رجب يعاني هو الآخر من الضغوط المتواصلة التي تهدده بالمزيد من الانتقام ان لم يتراجع عن مواقفه الراضية للاستبداد والقمع. وخلال الشهر الماضي اعتقل من جمعية الوفاق كل من السيد جميل كاظم ومهدي العكري. ولدى الطاغية نية لحل الجمعية والتكثيل بقيادتها.

شارك مسلمو نيجيريا اخوانهم البحرينيين بهذا التجمع الذي عقده في 14 فبراير 2015 لاهياء الذكرى الرابعة لثورة البحرين. هؤلاء هم انفسهم الذين استهدفتهم قوات الجيش حينما تظاهروا في يوم القدس العالمي ضد الاحتلال الصهيوني.



عشية الذكرى الرابعة للثورة عمد الطاغية وجلوزته لاستهداف المواطنين بوحشية وحقد، فاطلقت النار على المتظاهرين السلميين. الصورة توضح ما اصاب بعض المواطنين في ذلك اليوم. والضحية هنا من منطقة بوري بعد استهدافه في الرأس بسلاح يعرف بـ C4 وهناك العشرات من الاصابات، بعضها خطيرة جدا، وبعضها الآخر ادى الى فقدان البصر. اما الاعتقالات فقد غصبت بها عنابر السجون التي كانت مكتظة قبل الانطلاقة الجديدة.



متظاهر بحراني يواجه قوات الشغب الاجنبية وقد لبس في اصابع يديه اغلفة الطلقات النارية التي اطلقتها تلك القوات على المواطنين.

ثورة البحرين: حصيلة 2014.. أحكام بالسجن 11 ألف سنة ضد معارضين

كشفت جمعية الوفاق البحرينية المعارضة عن احصائيات حول انتهاكات السلطات لحقوق الإنسان في عام 2014، تحت عنوان (البحرين: تحديث الإصلاح معلقة على فوهات البنادق).. موضحة أن أرقام الانتهاكات في وثيرة لا تقل عن الأعوام السابقة.

وكشفت تقرير "حريات الوفاق" عن تسجيل 1740 حالة اعتقال تعسفي خلال عام 2014، بينها 29 حالة لنساء، 244 حالة لأطفال.. موضعاً أن 815 حالة اعتقال تمت بمداومة المنازل، من أصل 2332 مداومة للمنازل والأماكن الخاصة خلال ذات العام. وأوضح التقرير أن الدائرة رصدت خلال العام المنصرم 300 حالة تعذيب وإساءة معاملة. وبشكل إجمالي، فقد توزعت حالات التعذيب وإساءة المعاملة إلى 3 أنواع رئيسية هي: 152 حالة ضرب وضرب مبرح، 54 حالة حرمان من العلاج والرعاية الصحية، 34 حالة حرمان من التواصل.. وغيرها. وأشار إلى أن عمليات القتل بالمجمل منذ 2011 كانت 166 حالة وفاة لمواطنين، بينهم 4 أجانب، وكانت أسبابها 79 حالة وفاة بسبب الاختناق بالغاز المسيل للدموع، 20 الرصاص الانشطاري (الشوزن)، 9 حالات بسبب الرصاص الحي، 7 حالة بسبب الحرمان من العلاج، 7 حالات بمقذوف ناري، 27 حالة لأسباب مختلفة.

وأردف: بتوزيع المرحلة العمرية، فهناك 27 حالة وفاة لأجنة بسبب تدهور الحالة الصحية لأمهات حوامل جراء تعرضن لاستنشاق كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع، 24 حالة وفاة لأطفال دون سن الثامنة عشر، 115 حالة وفاة لراشدين بينها 41 حالة لشيوخ في سن الخمسين وأكثر. وبشكل خاص عدد حالات ضحايا القتل من النساء قد بلغ 35 حالة.

ولفت التقرير إلى قيام السلطات البحرينية بانتهاكات للحريات الدينية بلغ مجموعها 101 انتهاكاً، منها 80 بالتصنيق على موسم ذكرى عاشوراء 1436هـ/2014م.. إلى جانب هدم مسجد شيعي (الفسلة) بحجة هجران المصلين له. وعن الأحكام الصادرة خلال العام 2014، فإن ما تم رصده أن المحاكم أصدرت أحكاماً بالسجن تصل إلى 11000 سنة تقريباً في حق حوالي 1200 مواطن، إلى جانب أحكام بالإعدام إلى 3 متهمين، وكذلك 102 حكماً بالسجن المؤبد، وإسقاط الجنسية عن 21 مواطناً في 3 قضايا منفصلة.. وكلها في قضايا ذات خلفية سياسية.

وقال أن دائرة الحريات وحقوق الإنسان بالوفاق استطاعت رصد 6709 احتجاجات شهدتها مناطق وقرى البحرين خلال العام 2014، ورصد تعرض 2660 احتجاجاً للقمع باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع وذخائر الأسلحة النارية (الشوزن)، ما نتج عنه 502 جريحاً، وتوفي منهم 3 متأثرون بجروحهم. ولفنت الدائرة إلى أنه يوجد 391 جريحاً بسبب السلاح الناري (الشوزن) 38 جريحاً بسبب استعمال قنابل الغاز المسيل للدموع كذخيرة مباشرة أو بمقذوف ناري، و70 جريحاً جراء التعذيب وإساءة المعاملة وأسباب أخرى.

المنازل، بما يصل مجموعها إلى 184 حالة إتلاف. وأوضحت الدائرة أن أغلب الإصابات كانت جراء استعمال السلاح الناري (الشوزن)، كما تتركز الإصابات في منطقة الظهر، أو خلف الرأس، أو خلف الرجلين ما يفند ادعاءات السلطات البحرينية بأن استعمال سلاح (الشوزن) لا يتم إلا في إطار محدود جداً.

ولفت تقرير دائرة الحريات وحقوق الإنسان بجمعية الوفاق البحرينية المعارضة، إلى أنه منذ العام 2011، حتى العام 2014 فإن مجموع الانتهاكات التي تمكنت "حريات الوفاق" من رصدها كالتالي:

*القتل: 166 حالة وفاة لمواطنين، بينهم 4 أجانب.

*المداومات: يصل إلى 6816 حالة مداومة.

*حالات التعذيب: 2945 حالة تعذيب وإساءة معاملة.

*الانتهاكات الواقعة على الحريات الدينية: حوالي 400 انتهاك.

*الاعتقالات: 8824 حالة اعتقال تعسفي، بينها 286 لنساء، و720 لأطفال.

*التعذيب: 2945 حالة تعذيب وإساءة معاملة.

*حالات الجرحى بما يشمل إصابات التعذيب: 4367 حالة، فقد 33 منهم الحياة.



المعتقلات في السجون الخيفية @saaherathalmain

هيومن رايتس ووج: انفلات القمع وتجريد المنتقدين من الجنسية

الاعتراف بأن حقوق الإنسان تمثل مرشداً أخلاقياً فعالاً في أزمة الاضطرابات، وبأن انتهاكها قد يشعل فتيل التحديت الأمنية أو يُفاقم منها. فالمكاسب العاجلة الناجمة عن تفويض القيم الأساسية للحرية وعدم التمييز نادراً ما تعادل ثمنها الأجل.

اعتقلت سلطات البحرين الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014، بتهمة "الإساءة للمؤسسات الوطنية" بعد أن اتهم قوات الأمن البحرينية بتوليد معتقدات عنيفة تشبه معتقدات تنظيم الدولة الإسلامية المتشدد (المعروف أيضاً باسم داعش) والمتمركز في سوريا والعراق. ويواجه رجب احتمال السجن لمدة ثلاث سنوات. وفي ديسمبر/كانون الأول، حكم على الناشطة الحقوقية زينب الخواجة بالسجن لمدة ثلاث سنوات لتمزيق صورة للملك، وتواجه أربعة اتهامات أخرى تتعلق بانتقادها للسلطات.

وقد كشف تحليل الأحكام القضائية في محاكمات الأشخاص الذين يربو عددهم على 200، من المتهمين بتهمة تتعلق بالإرهاب أو الأمن القومي، كشف الدور المحوري لمحاكم البحرين في الحفاظ على النظام السياسي شديد القمع في البلاد. تحكم المحاكم بشكل روتيني على المتظاهرين السلميين بالسجن لفترات طويلة، ولكن نادراً ما تتم محاكمة أفراد قوات الأمن لعمليات القتل غير القانونية، بما فيها المرتكبة أثناء الاحتجاز. كما أقرت الحكومة قوانين قمعية جديدة يمكن استخدامها لاستهداف منتقديها ومعارضها. ففي إبريل صادق الملك حمد على تعديل من شأنه أن يزيد مدة السجن من عامين لسبع سنوات لانتقاد الملك. ويخول تعديل على قانون الجنسية السلطات صلاحية إسقاط الجنسية عن أي شخص "يسبب ضرراً لمصالح المملكة أو يتصرف بطريقة تخالف واجب ولائه لها".

قالت هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي 2015 إن الحكومة البحرينية انتهكت في 2014 الحقوق الأساسية مع ظهور أدلة جديدة على الدور الذي تقوم به محاكمها في الحفاظ على النظام القمعي. فتم اعتقال وملاحقة نشطاء حقوقيين وأفراد من المعارضة السياسية، وغالباً ما كان السبب انتقادهم السلمي للسلطات، كما استحوذت الحكومة على صلاحيات إضافية لتجريد المنتقدين تعسفاً من جنسيتهم وما يرتبط بها من حقوق.

لم تنفذ الحكومة التوصيات الأساسية للجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين لعام 2011 والتي تعهدت بتنفيذها. وحكمت المحاكم البحرينية، التي تفتقر إلى الاستقلال، على أكثر من 200 متهم بالسجن لفترات طويلة، منهم 70 على الأقل بالسجن المؤبد، في تهمة فضفاضة منسوبة إلى الإرهاب أو الأمن القومي. كما أطلقت قوات الأمن البحرينية النار فقتلت ثلاثة أشخاص على الأقل من بينهم صبي في سن الرابعة عشرة في ظروف تشير إلى استخدام القوة المفرطة. وقال جو ستورك، نائب مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "عند تأمل الأدلة وتعداد الانتهاكات، يصعب علينا أن نرى كيف يمكن لأي شخص أن يدعي، جاداً غير هازل، أن البحرين تضي على طريق الإصلاح. والمؤسف أن حلفاء البحرين في الغرب، والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، صاروا بارعين في رؤية ما يربدون رؤيته فقط."

في النسخة الخامسة والعشرين من تقريرها العالمي المكون من 656 صفحة تقوم هيومن رايتس ووتش بمراجعة الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان في أكثر من 90 بلداً. وفي مقاله الإفتتاحي، يتوجه المدير التنفيذي كينيث روث إلى الحكومات بالدعوة إلى

جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد قصة تصفية ست فتيات ناشطات بحرانيات

الذي تحدّث عن وجود شاهد، فقد تم نقله بسرعة، واختفى من موقع الحادثة.

فتح ذلك أبواب الشكوك. وقد لاحظ أشرف نفسه أنّ مقدّمة السيارة كانت في اتجاه الشارع، ومحاذية للجدار الذي يُفترض أنها اصطدمت به.

- في المشرحة: الوجوه سليمة إلا من جرح!
في تلك الليلة الحزينة، توجّهت عائلات الضحايا إلى المشرحة، بغرض التعرف على جثث بناتهن. بقيت العائلات حتى قرابة الساعة الواحدة فجراً، وقد كُثف لهم عن وجوه الفتيات، دون بقية الجسد.

أشرف أكد بأنّه لم يجد على وجه شقيقتيه، فاطمة ومريم، أي أثر لجروح عميقة، باستثناء جرح في جبهة مريم.

سُلّمت العائلة حاجات الفتيات، وهي عبارة عن حقيبة الشقيقتين، التي يُعتقد أنّه تمّ تفتيشها في نفس تلك الليلة، وقد سُلّمت الحقيبة من غير رخصة قيادة فاطمة، وبدون هاتفها الذي بقي بحوزة السلطات لمدة ٣ أيام، حيث سلّم بعدها، وكان مغلقاً.

أما رخصة القيادة فقد دار حولها غموض آخر. فيعد الاستفسار عنها، قيل للعائلة بأنها لدى إدارة المرور، وبأنها أضحت ملكاً للدولة. وحين سألت العائلة عن مصدر حصول السلطات على رخصة فاطمة، قيل لهم بأنّ أهلها من قام بتسليمها للإدارة. وهنا كانت المفاجأة، حيث إنّ أشرف هو ولي أمر فاطمة، بعد وفاة والدهم، وهو لم يسلم الرخصة لأحد! بادر أشرف لسؤال الشرطة عن "الشخص" الذي سلّمهم الرخصة، ولكن من دون جدوى، حيث لم يحصل على إجابة منطقية واحدة!

ولأن أشرف أبدى شكاً بأن شيئاً مفقوداً من نقود الشابتين، فقد اتهمته الشرطة بأنه "يشكك في رجال الأمن، وبأنه سيحاسب على ذلك، وسيحمل المسؤولية كاملة!"

نقل السيارة بسرعة..
علامات الغموض في كل مكان

أشرف لم يباي من البحث عمّا يمكن أن يكشف الغموض الذي يحيط على الحادثة. أصرّ على معاينة السيارة. المريب في الأمر أنّ السيارة نُقلت من الموقع، بعد ساعتين من وقوع الحادثة. وهي سابقة غير معهودة، حيث إنّ شركات التأمين عادةً ما تتأخّر في إنهاء الإجراءات، وهو ما يعني التأخّر في إزاحة السيارة المتضرّرة من موقع الحادث، إلا في حال وجودها في مكان يُشكل خطراً على المارة، وهو الأمر الذي لا ينطبق على موقع الحادث المزعم.

ما كان يبعث أكثر على الشكوك، هو أنّ مقدّمة السيارة كانت متضرّرة على نحو كبير، في حين لم تكن خلفية السيارة تشكو من أضرار يمكن أن تفسّر وفاة من كنّ فيها!

ماكينه السيارة كانت متضرّرة جداً، وهو ما يعني، بالضرورة، أنها أفرغت ما فيها من الماء والزيت. إلا أن أشرف، وبعد معاينة دقيقة لموقع الحادث، لم يجد أثراً للزيت أو الماء، أو حتى الزجاج المهشم للسيارة! فكيف يكون موقع الحادث، إذن، دون آثار!

حين استفسر أشرف عن كيفية حدوث الحادثة، ادّعت إدارة المرور أن المركبة كان تسير في الطريق المؤدي إلى بلدة سار ناحية شارع عيسى بن سلمان، وكانت قادمة من الجنوب إلى الشمال بسرعة كبيرة،

الذي تحدّث عن وجود شاهد، فقد تم نقله بسرعة، واختفى من موقع الحادثة.

فتح ذلك أبواب الشكوك. وقد لاحظ أشرف نفسه أنّ مقدّمة السيارة كانت في اتجاه الشارع، ومحاذية للجدار الذي يُفترض أنها اصطدمت به.

- في المشرحة: الوجوه سليمة إلا من جرح!
في تلك الليلة الحزينة، توجّهت عائلات الضحايا إلى المشرحة، بغرض التعرف على جثث بناتهن. بقيت العائلات حتى قرابة الساعة الواحدة فجراً، وقد كُثف لهم عن وجوه الفتيات، دون بقية الجسد.

أشرف أكد بأنّه لم يجد على وجه شقيقتيه، فاطمة ومريم، أي أثر لجروح عميقة، باستثناء جرح في جبهة مريم.

سُلّمت العائلة حاجات الفتيات، وهي عبارة عن حقيبة الشقيقتين، التي يُعتقد أنّه تمّ تفتيشها في نفس تلك الليلة، وقد سُلّمت الحقيبة من غير رخصة قيادة فاطمة، وبدون هاتفها الذي بقي بحوزة السلطات لمدة ٣ أيام، حيث سلّم بعدها، وكان مغلقاً.

أما رخصة القيادة فقد دار حولها غموض آخر. فيعد الاستفسار عنها، قيل للعائلة بأنها لدى إدارة المرور، وبأنها أضحت ملكاً للدولة. وحين سألت العائلة عن مصدر حصول السلطات على رخصة فاطمة، قيل لهم بأنّ أهلها من قام بتسليمها للإدارة. وهنا كانت المفاجأة، حيث إنّ أشرف هو ولي أمر فاطمة، بعد وفاة والدهم، وهو لم يسلم الرخصة لأحد! بادر أشرف لسؤال الشرطة عن "الشخص" الذي سلّمهم الرخصة، ولكن من دون جدوى، حيث لم يحصل على إجابة منطقية واحدة!

ولأن أشرف أبدى شكاً بأن شيئاً مفقوداً من نقود الشابتين، فقد اتهمته الشرطة بأنه "يشكك في رجال الأمن، وبأنه سيحاسب على ذلك، وسيحمل المسؤولية كاملة!"

نقل السيارة بسرعة..
علامات الغموض في كل مكان

أشرف لم يباي من البحث عمّا يمكن أن يكشف الغموض الذي يحيط على الحادثة. أصرّ على معاينة السيارة. المريب في الأمر أنّ السيارة نُقلت من الموقع، بعد ساعتين من وقوع الحادثة. وهي سابقة غير معهودة، حيث إنّ شركات التأمين عادةً ما تتأخّر في إنهاء الإجراءات، وهو ما يعني التأخّر في إزاحة السيارة المتضرّرة من موقع الحادث، إلا في حال وجودها في مكان يُشكل خطراً على المارة، وهو الأمر الذي لا ينطبق على موقع الحادث المزعم.

قبل ساعاتٍ من الجريمة، وتحديدًا في الساعة الثانية ظهرًا من يوم السبت، خرجت الفتيات سويّةً. أبلغن أهلهن بأنهن ينوين الذهاب للتسوّق، وتناول وجبة العشاء معاً.

قبل ربع ساعةٍ من جريمة الاغتتيال، تلقّت عائلة المرحوم عبدالجليل عياد آخر اتصال بابنتهما فاطمة ومريم. أبلغن والدتهن بأنهن في طريق العودة إلى المنزل. إلا أنّ العودة طالت، والاتصال منقطع. القلق دفع الأم لإيقاظ شقيق الشابتين، أشرف (٣٢ عاماً)، لاستطلاع الأمر، وإخماد نار الانتظار المشتعلة في أحشاء الأم القلقة.

انطلق أشرف بسيارته بحثاً عن شقيقتيه، ورفيقتيهما على مقربةٍ من منطقة سكنهم، لاحظ أشرف تجمعاً لافتاً من المواطنين. لمح أعداداً كبيرة من رجال المرور وقوات الشغب. اندفع إلى هناك، سأل عن الأمر. قيل له أنّ حادثاً وقع وأودى بحيات خمس فتيات، وأن فتاةً سادسة تم نقلها بالإسعاف إلى مستشفى السلمانية.

اندفع أشرف نحو موقع الحادثة، وحاول الاقتراب أكثر، إلا أنه مُنع من ذلك. اكتشف أنّ فاطمة ومريم كانتا في الحادثة، وذلك حين عرف نوع السيارة. الصدمة كانت تتقاطر على رأسه. أسرع أشرف للحاق بسيارة الإسعاف. إلا أنّ الفتاة فارقت الحياة بمجرد وصولها إلى المستشفى.

اختفاء شرطي وشاهده!
في المعطيات الأولى، حاول أشرف معرفة تفاصيل الحادثة من الدورية التي باشرت أولاً معاينة الحادثة. الدورية المكوّنة من شرطين، أحدهما ادّعى بأنّه لا أحد سمع أو رأى الحادث، فيما ادّعى الشرطي الآخر أنّ شاهده أخبرهم بأنّه كان متواجداً في أعلى أحد المباني القريبة أثناء الحادث، وأنه رأى يدٍ إحدى الفتيات وهي تُطلّ من زجاج النافذة وهي تحمل هاتفاً محمولاً من نوع "بلاكيري!"

أشرف حاول الاستفسار أكثر عن هذا الشاهد، إلا أنّ الشرطي الأول أكّد له عدم وجود شهود. أما الشرطي

البحرين اليوم - (خاص-إعداد مريم البحراني)
اليوم: السبت، ليلة الأحد.
التاريخ: ٢٥ فبراير من العام ٢٠١٢م.

لم تكن تلك الليلة مثل بقية الليالي على عموم شعب البحرين. في تلك الليلة جافي النّوم الناس بعد شيوخ نبأ وفاة ٦ فتيات في عمر الزهور. أصغرهن لم تتجاوز سن السادسة عشر عاماً، والكبرى كانت في سن الثانية والعشرين عاماً.

٦ صديقات تربين معاً. تعلّمن سويّةً. تشاركن الضحكات واللوان البهجة. وحين جاء القدر، كانت الوفاة أيضاً لحافهن المشترك.

رقية، كانت أحدثهن عهداً بميثاق الصداقة المشتركة. إلا أنها كانت شديدة الارتباط بهن، وكانهن يعرفنها منذ زمن الطفولة الأولى. رغم اختلاف مسقط رأس كلّ واحدةٍ منهن، إلا أنّ السكن المتقارب شكّل عاملاً في بناء تلك الصداقة الأبدية.

- الشقيقتان فاطمة (مواليد ١٩٩٣) طالبة حقوق في سنتها الأولى، ومريم (مواليد ١٩٩٥) طالبة في المرحلة الثانوية، من بلدة الحجر.

- الشقيقتان طاهرة، ١٧ عاماً، وعيداء، ١٦ عاماً، طالبتان في المرحلة الثانوية، من بلدة السهلة.

- الشابة رقية أحمد، ٢٢ عاماً، من بلدة النعيم. كانت على وشك الاستعداد للعمل بإحدى الشركات الخاصة.

- الشابة مروة مكي، ١٨ عاماً، من بلدة كرباباد. وهي حديثة التخرج من المرحلة الثانوية.

في طرفه عين.. فُقدن جميعاً منذ 3 أعوام
حادث "مروري" مُدبر اختطف الصديقات في لحظة واحدة. حادثٌ يحمل بصمات الخليفتين الذين لازلوا يُخفون ملابس تلك الليلة، ويتمنّعون عن التصديق على لجنة تحقيق مستقلة لكشف الحقيقة التي تكشف عملية الاغتتيال المدبّرة بحق زهرات البحرين السّت.

- قبل ربع ساعةٍ من الحادثة.. الاتصال الأخير:
"نحن في طريق العودة"



عدوان خليفي بالكلاب على معتقلي سجن جو

حوالي 165 سجيناً .

وحاول الرموز التواصل مع إدارة السجن للتعبير عن القلق الشديد على سلامة السجناء القاصرين ومعرفة ما يجري عليهم، وقد قرر سجناء مبنى 7 الثلاثة عشر الاضراب عن الطعام ابتداءً من مساء اليوم (الأربعاء 18 فبراير/ شباط 2015) احتجاجاً على الأوضاع التي يتعرض لها القاصرون، وللمطالبة بتأمين حقوقهم الأساسية في الاتصال بالأهل والعلاج والغذاء والزيارات وعدم غلق أبواب الزنازين عليهم . ولوحظ في الشهور الأخيرة ازدياد الفوضى في سجن جو وازدياد حالات الإضراب خصوصاً بعد تغيير رئاسة السجن بعد اقتضاح بعض حالات التعذيب، ومع زيادة الاكتظاظ وسوء الإدارة وتردي الخدمات وانتفاص حقوق السجناء الأساسية ما أدى إلى حالات الاحتجاج الجماعي خصوصاً في مباني 3 و4 و6 مما قد يندرج بوقوع حوادث لا تحمد عقباها، خصوصاً مع انتشار القوات الخاصة داخل السجن واحتقان العلاقة بين إدارة السجن والسجناء . وختمت الرسالة بالتأكيد أن القضية الأساسية تبقى حل الأوضاع السياسية والأمنية والإفراج عن السجناء .

السجناء القاصرين من : الاكل والاتصال ، والزيارات، ولم يتم معالجة المصابين منهم ولم يتم توفير العلاج الضروري للمرضى، ومنهم السجنين "عبدالغني"، الذي يحتاج الى حقنة السكري بشكل يومي، ولا يزال هذا الوضع قائماً لحد كتابة ونشر هذا الخبر .

وحيث أن مبنى السجناء القاصرين مجاوراً للمبنى رقم (7) والذي يحتجز فيه قادة المعارضة الثلاثة عشر، فقد كانوا يسمعون أصوات الصراخ والضرب على الجدران والاستغاثات وأصوات الكلاب وأصوات القوات الخاصة أثناء الهجوم، وكذلك صوت الطائرة المروحية التي تحلق فوق المباني مباشرة . وفي مساء يوم (الاثنين 16 فبراير/ شباط 2015) دخلت القوات بالكلاب عدة مرات واعتدوا على بعض السجناء لإجبارهم على دخول الزنازين . ويخشى السجناء القاصرون أن يتم إبقائهم في داخل الزنازين لفترة طويلة، علماً أن العنابر لا تحتوي على دورات مياه وكل زنازانه مكتنزة بعشرة سجناء حيث يبلغ عدد السجناء بمبنى 6

قالت رسالة تم تسريبها من السجن مؤخراً "ان أوضاعاً خطيرة يتعرض لها القاصرون في سجن جو مبنى 6 ومبنى 3"، موضحة "في يوم (الأحد 15 فبراير/ شباط 2015) احتج السجناء على سوء المعاملة وعلى تعرض أحدهم للتعنيف الجسدي في مبنى 6 وتضامن معه السجناء الباقون خصوصاً إن الذي تعرض للتعنيف وسوء المعاملة يعاني من عدة امراض منها القلب والسكري. وفي التفاصيل "تمت معاينة جميع السجناء بإغلاق الأبواب عليهم وبعدها ونظراً لاحتجاجهم بالضرب على الأبواب دخل عليهم أحد الضباط برتبة ملازم أول بمعوية القوات الخاصة والكلاب البوليسية، حيث تعرض بعضهم إلى العض في بطن الساق، مثل سيد حسن سيد رضا، وتعرض آخرون إلى الرش برذاذ الفلفل، وتعرض للضرب بالهراوات. وفصل السجنين (محمد جعفر الشهابي) من حدار كليب- عن زملائه وكان يحاول التفاهم مع الشرطة". وبعد ذلك تم إغلاق المبنى من الخارج ومنع

قصة تصفية ست فتيات بحرائيات - البقية من صفحة 4

ونظراً لسوء الأحوال الجوية، وقلة خبرة السائقة؛ فقد انزلت المركبة، واصطدمت بجدار إحدى البنايات بالموقع، ولكن، ما كان مثيراً للشك أيضاً، هو أن البناية تلك لم تشك ضرراً بحسب معاينة أشرف نفسه بسرعة تم تسليم جثث الفتيات المتوفيات، وبسبب هذه السرعة تم استبدال جثمان مروة بجثمان فاطمة، ثم صُحح الأمر، بحسب ما يذكر شقيق فاطمة ومريم.

النساء اللاتي باشرن تجهيز الفتيات للدفن؛ أكد أن الإصابة كانت واضحة جداً، وهي تتركز في الرأس من الخلف، فيما ذكر تقرير الطبيب الشرعي المنتدب من الجهات الرسمية أن تهشم جمجمة الرأس كان أحد إصابات المتوفيات جميعاً.

ظاهرياً، أولى الحادث اهتماماً رسمياً كبيراً، وصل لدرجة أن يحضر العزاء ولي العهد الخليفي شخصياً، الذي التقاه شقيق فاطمة ومريم وطالبه بإجراء تحقيق مركز وصادق حول كيفية حصول الحادث، وأخبره بشيء من الإشكاليات التي صارت تشغل قلبه، وتدفعه للشك في الرواية الرسمية.

ولي العهد وعده خيراً! إلا أنه وبعد شهر كامل، وبمراجعة الشقيق للجهات المعنية وجد ألا تحقيقاً، ولا اهتماماً ولا بحثاً، بل محاولات مستميتة لإسكاته، وإنهاء الأمر بكلمة واحدة فقط: "لازال ملف القضية مفتوحاً، ومنتظر شاهدا يخبرنا عن كيفية حصول الحادث!"

ومن العلامات الفارقة، أن شقيق الفتيات طُلب منه زيارة ولي العهد الخليفي ليُقدّم الشكر له على تفضله بتقديم واجب العزاء! ورداً على هذا الطلب، أعاد الشقيق طلبه بإجراء تحقيق شامل ومركز حول الحادث، قائلاً: "إن كان ولي العهد صادقاً في اهتمامه؛ فليباشر بإصدار الأوامر لإجراء التحقيق الذي طلبته"، رافضاً زيارة ولي العهد، ومشدداً على أن "الإهمال لا يُقابل بشكر!"

خبراء الحوادث.. والأسئلة المحيرة

هل تعد أسئلة ذوي الفتيات الست مشروعة، أم مجرد مبالغة؟ توجهت (البحرين اليوم) بالسؤال لأحد خبراء الحوادث، وممن استرعى الحادث انتباهه آنذاك، فأكد أن أسلوب تضرر السيارة كان غريباً بالنسبة لسيارة اصطدمت بحائط، وهو ما يؤكد أيضاً الشاب أشرف.

الخبير أوضح أن اصطدام سيارة بالحائط يعني أن التضرر يجب أن يكون من مقدمة السيارة حتى مؤخرتها، بينما يتضح بمعاينة الصور أن تضرر السيارة جاء من الأعلى، وهو ما يفسره الخبير بأن سيارة الفتيات قد تكون اصطدمت بشيء أعلى من مستواها! حيث لا يمكن أن يكون سبب التضرر حائطاً مستويا وثابتاً! وهذه العلامة التي تفتح الطريق إلى اصطدام مركبة عسكرية خليفية بسيارة الفتيات، وفي ظروف شبيهة بالمطاردة، والتسبب في قتلهن، سواء من خلال الاصطدام أو عبر وسائل أخرى من التصفية، حيث لا يُعقل أن يمتمن جميعاً مرة واحدة، وفي حادث واحد!

في هذا السياق، يُعيد أشرف الأسئلة المحيرة التي طالما شغلته: "كيف تضرر مقدمة السيارة نتيجة الاصطدام بجدار مستوي دون أن تتضرر لوحتها؟! وأين ذهب ماء السيارة وزيتها، وموقع الحادث نظيف من أية آثار؟ ولم العجلة

بتسليمنا للجثث، وإزاحة السيارة في حادث غامض، لازلنا نتساءل حوله؟ ألم يكن جديراً بالجهات المختصة أن تترتب في كل ذلك حتى تطمئن لحقيقة وتفاصيل الحادث الذي أودى بحياة ست مواطنات؟!".

تفريق المواسين.. وبتهديد السلاح

لم تكن وفاة الفتيات شأنًا خاصاً بعوائلهن، بل تداعت كل البحرين لمواساة أهلهن وأنفسهن بهذا الفقد المؤلم لسبت زهرات، وخاصة مع الشك الابتدائي الذي ارتسم أمام الجميع بوجود جريمة مدبرة من الخليفيين الذين نصبوا الموت في كل مكان منذ اندلاع الثورة. اجتمع الناس، وبشكل عفوي في اليوم التالي من الحادث، في موقعه المزعوم، إلا أن دوريات الداخلية الخليفية ومنسبها، فرقوا الناس من هناك قسراً، وتحت تهديد السلاح! وبعد يوم أو يومين من تفريق المتعاطفين الذين زرعو عند الحائط -الذي يُفترض أن يكون المتهم الرئيسي في التسبب بموت الفتيات - شموعا وأزهارا، وُجد الموقع محروقا بأيدي مجهولين! كل ذلك كان، ولازال، يثير الريبة في نفوس كثيرين ممن لم يُصدّقوا الرواية الرسمية.

الشباب أشرف، وبعد انتهاء مراسم دفن وفتحة الفتيات، ذهب إلى موقع قريب من مكان الحادث، وحيث كان يعتاد شباب المنطقة على التسامر فيه كل ليلة، حاملاً أسئلتهم لهم. وقد أكدوا له أنهم، وقبل الساعة العاشرة من مساء تلك الليلة، وهو الوقت التقريبي لحصول الحادث، كانوا يتواجدون في موقعهم، إلا أنهم، ورغم قربهم هناك، لم يسمعوا أو يروا الحادث، حيث فوجئوا بدوريات الأمن والشرطة وهي تُطوق المكان، وتُبعد الناس عنه!

ما سر الدورية الأمنية المتضررة في ليلة الحادثة؟

الأمر الغريب الآخر الذي لا زال الشباب أشرف يتساءل بشأنه، هو انتشار صور لسيارة شرطة من نوع "جيب"، وشاعت في ذات الليلة بينما كانت تحملها رافعة إثر تضرر مقدمتها مما يبدو أنه حادث، متسائلاً: هل يمكن أن تكون تلك السيارة أمراً منفصلاً عن حادث الفتيات؟ أم أن هناك رابطاً؟ ولماذا جرى التغطية عليه؟! كان من الممكن أن يُحل الأمر، وتُكشف الحقيقة، فيما لو جرى تحقيق شفاف واضح ومعلن حول حقيقة موت ست فتيات في حادث سيارة على طريق غير مأهول، يتم الدخول إليه عبر انحناء يمنع السيارات من أن تُسرع بقدر ما تريد، طريق قريب من أحباء سكنية لم يسمع أو يرى أحدٌ من ساكنيها ما يُذكر في تلك الليلة! ثلاث سنوات عبرت فوق كومة من الأسئلة والشكوك، فُقدت فيها أربع أسر بحرائية ستاً من بناتهن الواعدات المتميزات، إلا أنهم، وحتى هذه اللحظة، لا يعرفون حقيقة "الحادثة" التي تسببت بفقدان أكيادهم، وهم حتى اليوم يعيشون حرقة الفقد المغموس بطعم الحيرة والشك؟

الحادث الذي كان متزامناً مع ذكرى الثورة الأولى، فبراير 2012، وقع في ظل استهداف ممنهج لكل من ينتمي لقرى أو جهات شيعية أو معارضة، ومنها قرى أولئك الفتيات الست. فهل يمكن أن يكون موتهن منفصلاً عن حملات الاستهداف تلك؟ وهل يمكن أن ترتاح القلوب لمجرد بيان صدر من الجهات المعنية بعد حادث غامض، مباشرة، بدون تفصيل لحياته، أو دعوة عامة لكل من اقترب من ذلك الشارع حينها ليأمن على نفسه، ويشهد بما يمكن أن يراه، وأيا كان ما رآه؟! رحم الله كل روح مظلومة رحلت عند جبار منتقم عادل.

منظمة العفو الدولية: أوقفوا تجريد المواطنين تعسفاً من جنسيتهم

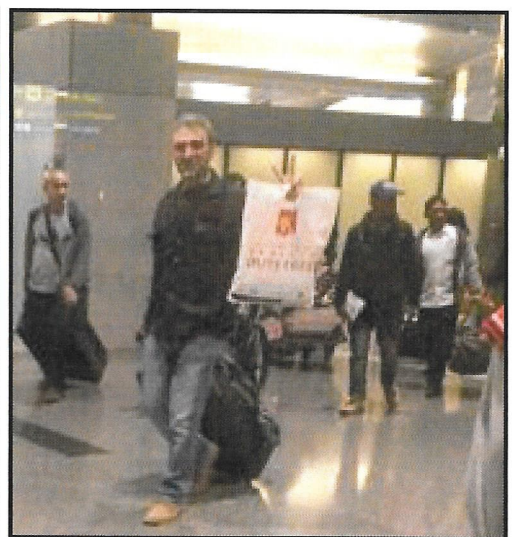
حيث وسع التعديل نطاق المادة 10 () الفقرة ج التي شخصاً لتشمل أيضاً استخدمت لسحب الجنسية من الـ 31 " ا التسبب في الضرر بأمن الدولة وتمكن التعديلات الجديدة وزير الداخلية أيضاً " ا من سحب الجنسية من أي مواطن بحريني يحصل على جنسية دولة أخرى باستثناء جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي () دون الحصول على إذن مسبق من الوزارة وفي يوليو تموز / 2013 ، أدخلت تعديلات أيضاً على قانون 2006 لمكافحة الرهاب تعطي للمحاكم صلاحية إصدار أحكام بتجريد المتهمين من جنسيتهم عندما يتم إدانتهم بارتكاب جرائم غامضة الصياغة تتعلق بالرهاب إن الخلط بين ناشطي حقوق النسان والنشطاء السياسيين ومقاتلي الدولة السلمية " المزعمين في قائمة واحدة إنما يعني بوضوح تشويه صورة أولئك الذين يسعون لفضح ا. علمة واضحة على انتهاكات حقوق النسان في البحرين أو يدعون إلى الصلح بل هو أيضاً استخدام السلطات البحرينية المتزايد للحلول المنية لقمع المعارضة. وفي 28 أكتوبر تشرين الـ 2014 ، أمرت محكمة ابتدائية في العاصمة، المنامة، بترحيل 10 من 31 شخصاً ألغيت جنسيتهم البحرينية تعسفاً في 7 نوفمبر تشرين الثاني / 2012، وبتعزيم كل منهم 100 دينار بحريني حوالي (250 دولار أمريكي ويعيش) . 10 من هؤلاء ا. فيعيشون في الخارج ويشمل هؤلاء في البحرين أما البقية، وعددهم 31 مواطناً بحريني اثنين من النواب السابقين، فضل عن ناشطين ورجال دين ولا يتمتع الرجال التسعة، ومعهم امرأة واحدة، سوى بالجنسية البحرينية، وبالتالي فقد أصبحوا عديمي الجنسية. وقد استأنف محاموهم اليوم، بعد صدور الحكم، القرار وأحيلت الاحكام الصادرة بحقهم إلى محكمة الاستئناف، ومن المقرر أن تعقد محكمة الاستئناف جلسة للنظر في القرار، في 14 أبريل نيسان / 2015. وجرى تجميد أمر ترحيلهم إلى حين بت محكمة الاستئناف في الاحكام التي صدرت بحقهم.

سليمة للتقاضي وكفالة الحق في الستئناف . وعلى النقيض من ذلك، سمع كثير من الموجودين على القائمة لول مرة عن قرار إلغاء جنسيتهم عبر نشرات الخبار ولم يتلقوا أي إشعار مسبق إن تجريد المواطنين من ض سليمة إجراء تعسفي ويشكل جنسيتهم على أساس مزاعم غامضة دون إجراءات تقا انتهاكاً للتزامات الدولية للبحرين إزاء حقوق النسان وفي خطوة مثيرة للقلق، وضعت السلطات أسماء عدد من نشطاء حقوق النسان البحرينيين المعروفين والنشطاء السياسيين على القائمة نفسها التي تضم بحرينيين آخرين . " زعم أنهم يقاتلون في صفوف الدولة السلمية وقد دأبت السلطات البحرينية على مدى السنوات الماضية، على استخدام المتزايد لصياغات قانونية غامضة لسجن الفرد بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم أو لدعوتهم إلى تغيير النظام، في محاولة لتثبيد الخناق على الناشطين واضطر العديد من الناشطين الموجودين على لئحة وزارة الداخلية إلى مغادرة البلد نتيجة المضايقات القضائية أو خوفاً من تقديمهم إلى المحاكمة. ويعني قرار الوزارة عملياً الجنسية البحرينية فقط سيجدون أنفسهم في حالة من انعدام الجنسية إن الحق في الجنسية، الذي ل يجوز أن يحرم من المواطن تعسفاً 15 " من العلن ا ، مكرس في المادة العالمي لحقوق النسان وتحظر المادة " 7 من اتفاقية " 1961 بشأن خفض حالت انعدام الجنسية ، أيضاً، مع استثناءات قليلة جداً ا محددة، أي حرمان من الجنسية يؤدي إلى انعدام الجنسية وفي وقت لاحق، تم الاعتراف باللتزام بتحاشي انعدام الجنسية باعتباره قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي . وبالإضافة إلى القرارات التي تتخذها وزارة الداخلية لسحب الجنسية، أصدر قضاة المحاكم البحرينية في الشهر الماضية أحكاماً 21 اشملت إلغاء الجنسية وتلقى ما ل يقل عن . ا أوامر من المحكمة جردتهم من جنسيتهم ونقضت تسعة منها من قبل محكمة شخصاً الستئناف في 27 يناير كانون الثاني / 2015 ، ا ووسعت التعديلات الجديدة على عدد من القوانين البحرينية السس التي يمكن استناداً إليها سحب جنسية الفرد ففي . 24 يوليو تموز، صدر المرسوم الجديد / (21 لسنة 2014) المعدل لقانون الجنسية لعام 1963

أصدرت منظمة العفو الدولية في 1 فبراير البيان التالي حول سحب جنسية المواطنين:

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق شديد إزاء تصاعد لجوء السلطات البحرينية إلى إسقاط الجنسية كوسيلة لمعاقبة الأصوات الناقدة، بعد أن جردت السلطات 172 شخصاً من جنسيتهم البحرينية، مما يجعل العديد منهم عديمي الجنسية. وتحث المنظمة السلطات على إلغاء هذا القرار ووقف استهداف المعارضين .

ففي 31 يناير كانون الثاني، أصدرت وزارة الداخلية بياناً بأنها قد سحبت الجنسية البحرينية من 72 من الافراد الضالعين في "أعمال غير قانونية". وكان من بينهم نواب سابقون وأطباء ونشطاء في مضممار حقوق إنسان ومعارضون سياسيون اضطروا للعيش في الخارج بسبب أنشطتهم المناهضة للحكومة. وتضم القائمة أيضاً عددا زعم أنهم يقاتلون في صفوف الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم الدولة الاسلامية . ووصف بيان الوزارة عدد " ا من الجرائم المتعلقة بالرهاب بأنها أعمال غير قانونية ومع التحريض والترويج لتغيير النظام في البلد بوسائل غير مشروعة" ، ا على أعمال مثل " ذلك، اشتمل أيضاً و " الساءة إلى الدول الشقيقة و " العمل على تشويه صورة الحكم والتحريض ضده وبث الخبار الكاذبة بهدف تعطيل أحكام الدستور " - وفي حين يمكن لبعض الفعال المزعومة إذا ما ثبت القام بها أن تشكل جرائم يعاقب على بعضها بصورة تتعارض مع القانون الدولي لحقوق النسان، يجعل غموض التهم نفسها . من الصعب التمييز بين العمل الجرامي وممارسة المرء الحق في حرية التعبير وحتى ا، يتعين على عندما يتم التحقيق أو مقاضاة الشخصا للشتباه في ارتكابهم سلوكاً إجرامياً . السلطات ضمان احترام الجراءات القانونية الواجبة بشكل كامل وفي حال توجيه تهمة . إلى شخص، يجب أن يقدم إلى محاكمة عادلة دون اللجوء إلى عقوبة العدم ول يسمح بالحرمان من الجنسية بموجب القانون الدولي إل في ظروف ضيقة، ويتعين أن تكون مصحوبة بإجراءات حماية كافية وإجراءات



“فريدم ناو”: تزايد حملة القمع بالبحرين والاعتقالات شملت 1221 الشهر الماضي منهم ش علي سلمان



أكدت منظمة “فريدم ناو” الأمريكية أن المجتمع الدولي لم يبذل ما في وسعه لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والاعتقالات المتكررة والقمع المستمرة منذ أربع سنوات.

وأشارت إلى تزايدت حملة القمع التي تشنها الحكومة في البحرين وتستمر بلا هوادة، ففي الشهر الماضي وحده، سجنّت السلطات البحرينية نحو 1221 (بما في ذلك زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان).. إلى جانب تأجيل 187 محاكمة، وحكم على 97 فرداً إلى ما مجموعه 1173 سنة، وسحبت الجنسية من 72 أفراد. وفي الوقت نفسه، تستمر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى تعزيز العلاقات العسكرية مع النظام الذي يتجنب تنفيذ حتى أكثر الإصلاحات الأساسية.”

وانتقدت المنظمة صمت الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي حيال استمرار الانتهاكات الحقوقية والمخالفات الصريحة للقانون الدولي في البحرين، وقالت في بيان لها بأنه حان الوقت للتحرك فالصمت لمدة أربع سنوات كثير جداً.

واستغربت المنظمة أنه وفي الوقت الذي يُستهدف فيه المدافعين عن حقوق الإنسان مثل عبدالهادي الخواجة، نبيل رجب، وزينب الخواجة فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستمران في تعزيز العلاقات العسكرية مع النظام الذي يتجنب تنفيذ حتى الإصلاحات الأساسية. المنظمة ذكرت في بيانها أنه: “قبل أربع سنوات من هذا الشهر في عام 2011، خرج آلاف الناس إلى شوارع البحرين للمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري والعدالة الاجتماعية، كان ذلك بداية الربيع العربي، وهي فترة سريعة، وتغيّر مضطرب.”

وأضافت: “بينما الإصلاح يسافر عبر طريق صخري، حيث العديد من وعود لم تتحقق حتى الآن”، وتابعت: “في السنوات الأربع الماضية، المنطقة بلا شك تغيرت، تم استبدال الحكام المستبدين في تونس، واليمن، ومصر، وليبيا، وبذلت الإصلاحات الدستورية في المغرب والأردن، ولكن، الربيع العربي لم يزدهر في البحرين على الرغم من الاحتجاجات واسعة النطاق التي اندلعت في الجزيرة الصغيرة، وفي الواقع، لا يزال يسود القمع.”

وأكدت المنظمة أن المحاكمة في البحرين تعاني من مخالفات إجرائية وانتهاكات صريحة للقانون الدولي. على سبيل المثال، السيد الخواجة، مدني، حوكم أمام محكمة عسكرية. حيث حوكم مع 20 شخصاً، وبعضهم غائبين، ولم يسمح للسيد الخواجة بحضور شهود للدلاء بشهادتهم. وخلال المحاكمة، كان وصول المحامين إلى السيد الخواجة محدود جداً حيث، سُمح له بعشرة إلى ثلاثين دقيقة فقط للتشاور مع محاميه بعد كل جلسة، وعادة ما أجريت هذه الاجتماعات تحت إشراف سلطات المحكمة. وكان يعاني من عملية الاستئناف التي عُقدت في المحاكم المدنية أيضاً مع مخالفات إجرائية. الدليل الوحيد المقدم أمام محكمة الاستئناف كانت الاعترافات التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب. وعقد القضاة إجراءات المحاكمة سراً، ومنعت أي تغطية

المجتمع الدولي بسرعة فقدت التركيز عن قضية السيد الخواجة، وتحول اهتمامها نحو التهديدات الجديدة والمخيفة في الشرق الأوسط، وغرب أفريقيا، وأوروبا الشرقية.”

لقد حان الوقت للولايات المتحدة والمجتمع الدولي لحشد في قضية السيد الخواجة مرة أخرى. مع حبس ابنته زينب الخواجة، وزميله نبيل رجب، شبكة دعم السيد الخواجة لتنتهار. يجب أن نوفر له مع صوت ونفت البحرين له لفترة طويلة. أربع سنوات من الصمت هي أربع سنوات كثيرة جداً.

إعلامية للقضية. وأخيراً، في يناير 2013، بعد عدة تأجيلات، أيدت المحكمة العليا في البحرين الحكم وانتهت عملية الطعن.

وأشارت المنظمة إلى قيادة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي عريضة بأن الحكومة البحرينية قد انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية الخاصة بها. وواجهت البحرين ضغط من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، ووزارة الخارجية الأمريكية، وأردفت: “لكن

ألمانيا تبحث دور “جاما” في برامج التجسس على المعارضة البحرانية

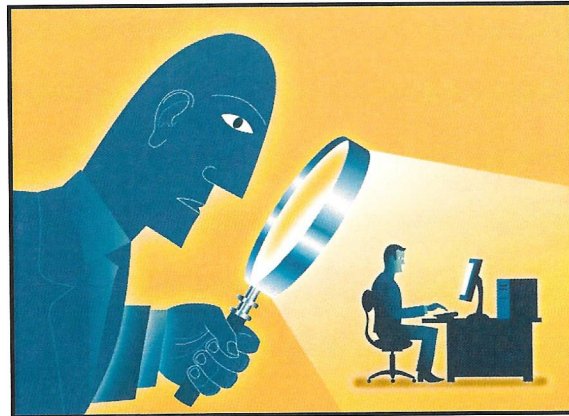
اعتماد السرية وتصنيف هذا الجزء من الجواب في خانة “مبواب-للاستعمال الرسمي” وبالتالي لا يمكن الإعلان عنه. ومع ذلك، سرب موقع Netzpolitik.org هذا الجزء من الجواب، والذي يظهر أن شركة BKA اشترت البرنامج بما يقارب 150 ألف يورو ويتضمن ذلك كلفة الضريبة المضافة.

وأشارت الحكومة الفدرالية في جوابها إلى أن الخطر في تزايد مستمر نظراً للتجسس المستمر لصالح أجهزة الاستخبارات الأجنبية وجماعات الهاكرز على المواطنين والحكومات والأعمال.

ذكر حزب اليسار الألماني دي لينكه Die Linke أن التحقيقات بشأن مراقبة المعارضة البحرينية ما تزال جارية في ألمانيا. إذ إن استخدام برنامج التجسس فين فيشر Fin Fisher خارج الحدود يبقى خاضعاً للرقابة من قبل المدعي العام الاتحادي.

وكان عدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي وممثلين عن حزب اليسار الألماني دي لينكه Die Linke سألوا في 26 يناير/كانون الثاني من العام الحالي، عن التحقيقات مع الشركة الألمانية-البريطانية للبرامج الإلكترونية بخصوص مراقبتها غير الشرعية للمعارضين في البحرين وبريطانيا. وأظهر جواب الحكومة الفدرالية أن بعض الأسئلة كانت غير مفهومة على نحو كامل.

كما كان المركز الأوروبي لحقوق الإنسان الدستورية ECCHR في برلين قد قدم شكوى ضد الشركة الألمانية-البريطانية غاما، المسؤولة عن تطوير برنامج التجسس فين فيشر. وتضمنت المسئلة أسئلة حول كلفة تأمين برنامج التجسس Trojan State FinSpy 4.20 إلى خارج شركة غاما. ودفع هذا السؤال الحكومة الاتحادية إلى



أربعة أعوام من الثورة: البقية من ص 1

الصراع بين الحرية والاستبداد، وان لا حل بدون إنهاء الحكم القبلي الخليفي، ولا مساومة مع القتلة والجلادين وهادمي المساجد وهاتكي الاعراض. صمد هذا الشعب طوال سنوات اربع بدون توقف او مساومة على المباديء او تخل عن قيم الامة واخلاقها ووجدتها، فلم يستدرج للمشروع الطائفي الذي روجته قوى الثورة المضادة والذي راح ضحيته شخصيات مرموقة وعلماء كبار. وحين احيا الذكرى الرابعة لثورته كانت تلك المباديء والقيم حاضرة لدى كوادره وناشطيته، فانطلقت جحافل الثوار في كل زاوية هاتفة بسقوط الاستبداد الخليفي ومؤكدة على مواصلة النضال حتى اسقاطه ومعاهدة الشهداء على التمسك بمبادئهم التي ضحوا من اجلها حتى تحقيق النصر المؤزر بعون الله تعالى. الامر المؤكد ان فعاليات ذكرى الثورة هذا العام فاقت كثيرا ما حدث في الاعوام الثلاثة السابقة، الامر الذي يشير الى انتصار الارادة الشعبية في الحرب من اجل البقاء التي تعصف بالبلاد منذ الرابع عشر من فبراير 2011، وان رفض الحكم الخليفي تعمق بشكل اكبر في الوجدان الشعبي.

قد يقول البعض ان موازين القوى المادية ليست لصالح الشعب، وان الدعم غير المحدود من الغرب ودول الاستبداد العربي سيحول دون سقوط الحكم الخليفي. كما قد يشير البعض الى امتلاك العصابة كافة الامكانات المادية ومنها سيطرتها على امكانات الدولة ومواردها وقدرتها على استفادهم المزيدي من المرتزقة من كافة الاصقاع. هذه امور، ان صدقت، فانما تمثل جانبا من المعادلة، فالصراع ليس عسكريا او امنيا فحسب، بل انه توسع ليشمل الجوانب الايديولوجية والنفسية والمعنوية والاخلاقية. فالتفوق المادي متوفر لكافة الانظمة الاستبدادية، ويندر وجود معارضة تمتلك امكانات عسكرية اكثر من نظام الحكم الذي تعارضه وتسعى لتغييره. ولكن المعارضات الجادة تنتصر في نهاية المطاف برغم قلة امكاناتها المادية مقارنة بالنظام. هذا ما حدث في كافة البلدان التي سعت شعوبها للتغيير. فالعراقيون كادوا يفقدون الامل من امكان اسقاط نظام صدام حسين بعد ان هيمن حزب البعث على العراق 35 عاما، وكاد الكثيرون من العراقيين يفقدون الامل بامكان التغيير. وبعد ان بقي القذافي في الحكم اكثر من اربعين عاما كاد الليبيون يفقدون الامل بتغييره، وكذلك الطغاة الآخرين الذين مكثروا عقودا جاثمين على صدور شعوبهم. ولكن السنن الالهية تجري بدون توقف. فتغيرت الظروف المحلية والاقليمية وتغيرت نفوس المواطنين فاذا بهؤلاء الطغاة مهزومين جميعا. والخليفيون لا يمكن ان يشدوا عن هذه السنن، فقد ولغوا في الظلم حتى الاعناق، واصبحت سنة التغيير جارية عليهم، فالملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم، ولن تتوقف سنة الله عنهم، فلا البريطانويون ولا السعوديون ولا الاماراتيون يستطيعون ذلك، بل انهم جميعا خاضعون لها، وسيأتي الدور عليهم يوما.

لقد نكل الخليفيون بالسكان الاصليين اياما تنكيل، خصوصا في الشهرين الماضيين، فحدثت الاعتقالات الجماعية ومداومة المنازل بمعذلات غير مسبوقة، والاستخفاف بقيم البحرينيين وحقوقهم ووجودهم وعقائدهم وحياتهم. هذه المرة لم تسلم حتى الجمعيات السياسية التي سايرت الطاغية اكثر من عشرة اعوام، املة بامكان التأثير على مساراته وسياساته، وفي النهاية اكتشفت هذه الجمعيات صحة مقولات القوى الثورية التي اكتشف

لا تفتحوا النيران

شأنت يمينك أيها المأفون..
إن العمامة تلك لن تُعطيكُم..
فالشيخ أكبرها هنا من صفة..
هذا عليّ شيخنا ذو شئبة..
لا تفتحوا النيران إن جمارها..
هذا تعبد ضد حُرمة شيخنا..
خسنتُ حقاراتٍ وساءتُ فعلة..

فرج اللهم عن معتقلينا

قَدْ رَفَعْنَا الْكَفَّ نَدَعُوا سَائِلِينَا
يَا إِلَهَ الْكَوْنِ نَدَعُوكَ حَيَّارِي
فَقُبُودُ الْأَسْرِ تَشْتَاقُ انْكِسَارَا
رَبِّ فُكِّ الْقَيْدِ أَرْجِعْهُمْ إِلَيْنَا

فِي دُعَاهَا أَقْبَلْتُ أُمَّ تُنَادِي
غَابَ عَنِّي وَوَلَدِي فَارْحَمْ فُوَادِي
وَدُعَاءِ الْأُمَّ مَسْمُوعٌ يَقِينَا

يَا رَجَانَا نَشْتَكِي لَيْلًا عَبُوسَا
إِنَّمَا الْأَحْرَارُ لَا تُحْنِي الرُّوُوسَا
سِجْنُ مُوسَى الْكَاطِمِ اسْتَرْجِعْ فِينَا

شَوْقُنَا يَرُوي رَوَايَاتِ الْفِرَاقِ
فَمَتْنِي يَا رَبَّنَا يَوْمَ الثَّلَاقِي
مِنَ أَهْلِيهِمْ دُعَاءُ الْعَامِلِينَا

خبث الطاغية ومكره واجرامه منذ ان نكت بوعوده التي اطلقها قبل تمرير ميثاقه المشؤوم. استغل ذلك الميثاق لالغاء الدستور الشرعي الذي وفر للحكم الخليفي، للمرة الاولى في تاريخ البلاد، حق الحكم المكفول بالموافقة الشعبية. وبالغاء ذلك الدستور واستبداله بحزمة القوانين والمواد التي فرضها على الشعب في فبراير 2012 قرر الثوريون مقاطعته جملة وتفصيلا والعمل بهدف اسقاطه. وهاهم اليوم يتصدرون العمل الثوري بدون كلل او تعب او يأس، وها هي الجمعيات السياسية تجد نفسها مستهدفة بوحشية غير مسبوقة من الطاغية وعصابته المجرمة. من هنا سيكون الصراع في العام 2015 مختلفا عما سبقه، وليس مستبعدا حدوث التغيير الذي يريده الشعب، لان السيل بلغ الزبي وفاضت القرية بما فيها، وربما حان الوقت لحلول الغضب الالهى على الظالمين، وهو امر محتوم سيحدث بارادة الهية طالما صمد المواطنون في مواقعهم ورفضوا منح الخليفيين فرصة اضافية للظلم والاستبداد والجور والتنكيل. معا على طريق الحرية والتحرر، والله مع الصابرين الصادقين، المجاهدين، فهو حسبهم ونعمل الوكيل.

